

Distr.: General

15 March 2001

Arabic

Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة العاشرة

فيينا، ١٧-٨ أيار/مايو ٢٠٠١

* البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

أعمال المركز المعنى بمنع الاجرام الدولي

أعمال المركز المعنى بمنع الاجرام الدولي

تقرير الأمين التنفيذي

ملخص

يقدم التقرير الحالي للمركز المعنى بمنع الاجرام الدولي نظرة عامة متكاملة عن أعماله خلال عام ٢٠٠٠ ونظرة أولية عن مهامه في المستقبل. ويحدد التقرير آخر الاتجاهات فيما يخص التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في مجال الجريمة والعدالة، وتدابير التصدي العالمية الجارية ودور المركز في تيسير تلك التدابير.

ومن بين الانجازات الرئيسية التي تحققت في السنة الماضية: (أ) اعتماد وتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها؛ و (ب) انشاء ولاية للشروع في العمل على وضع صك قانوني دولي لمكافحة الفساد؛ و (ج) وضع أهداف والتزامات واضحة فيما يخص "إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"؛ و (د) تركيز العمل المتعلق بالأولويات والأهداف الرئيسية حسبما تتجسد في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٢ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤؛ و (ه) التقدم المحرز في تنفيذ البرامج العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالبشر، والفساد. ويتولى المركز الآن تنفيذ ١٣ مشروعًا للتعاون التقني واعداد مشاريع أخرى متعددة معظمها في إطار تلك البرامج العالمية الثلاثة. ولقد تلقى المركز ٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في شكل تبرعات لأنشطته، ووسع قاعدة الجهات المترغبة له. وأصبح موقع المركز على شبكة الانترنت أداة رئيسية لتوزيع المعلومات. وجرى اصدار نشرة دورية جديدة باسم "Forum on Crime and Society" (منبر شؤون الجريمة والمجتمع). كما واصل المركز تنفيذ أنشطته المتعلقة بمعايير وقواعد منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومنع الارهاب، وخدمة منتدى السياسات العالمي.

أما المهام الرئيسية للمركز فهي: (أ) تيسير التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها وبدء نفاذها؛ و (ب) دعم التفاوض بشأن صوغ صك قانوني دولي لمكافحة الفساد؛ و (ج) الاسهام في تحقيق الأهداف المحددة الواردة في اعلان فيينا؛ و (د) تقديم المساعدة التقنية في مجالات الأولوية هذه، وخاصة عن طريق البرامج العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر والفساد؛ و (هـ) وضع مبادرات ذات صلة لمواجهة تهديدات الجريمة العالمية الجديدة، كالجرائم السيبرانية. وسيواصل المركز بذل جهوده لكي يصبح مركزاً للخبرات، متخصصاً في تنمية المعارف ونقلها.

وتعزيز الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء وتوفير المزيد من الموارد شرطان أساسيان لتمكين المركز من النهوض بمهامه. وقد ترغب لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في أن تدرس خيارات مثل فرض قيود على إنشاء ولايات جديدة وتنقيح الالتزامات الخاصة بتقديم التقارير المرحلية والتي وضعت في التسعينات.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	١	أولاً- مقدمة.....
٤	٢٣-٢	ثانياً- أهم الاتجاهات والتطورات وآفاق المستقبل.....
٤	٩-٢	ألف- العولمة والطبيعة المتغيرة للجريمة.....
٥	١٥-١٠	باء- مواجهة التحديات العالمية.....
٦	٢٣-١٦	حيم- الآفاق المتعلقة بالعام المقبل وما بعده.....
٧	٣٧-٢٤	ثالثاً- التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها.....
٧	٣١-٢٤	ألف- اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها.....
٩	٣٣-٣٢	باء- النظر في صك قانوني بشأن صنع المتفجرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة.....
٩	٣٧-٣٤	حيم- مساعدة المنظمات الدولية الحكومية في المسائل المتعلقة بالأسلحة النارية.....
١٠	٤٤-٣٨	رابعاً- الشرح في وضع صك قانوني دولي لمكافحة الفساد وسائر التدابير لمكافحة الفساد.....
١٠	٣٩-٣٨	ألف- الخطوات المتخذة لوضع صك قانوني دولي لمكافحة الفساد.....
١١	٤٤-٤٠	باء- تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٨/٥٤ المتعلق بتدابير مكافحة الفساد.....
١٢	٨٠-٤٥	خامساً- البرامج العالمية.....
١٢	٦٠-٤٥	ألف- البرنامج العالمي لمكافحة الفساد.....
١٤	٧١-٦١	باء- البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر.....
١٦	٨٠-٧٢	حيم- البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.....
١٧	٩٢-٨١	سادساً- الأنشطة البرنامجية الأخرى.....
١٧	٨١	ألف- تعزيز المعايير والقواعد في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.....
١٨	٨٤-٨٢	باء- منع الإرهاب.....
١٨	٨٨-٨٥	حيم- جمع المعلومات وتعديها.....
١٩	٩٢-٨٩	دال- خدمة منتدى السياسات العالمي.....
٢٠	٩٨-٩٣	سابعاً- نظرة عامة على الأنشطة التشغيلية.....
٢١	١٠١-٩٩	ثامناً- حشد الموارد.....
٢١	١٠٣-٠٢	تاسعاً- المسائل البرنامجية.....

وجماعات متخصصة في العديد من البلدان يعملون معا على تجنيد المهاجرين المحتملين، وترحيف الوثائق، ورشوة المسؤولين وعمل غير ذلك من الترتيبات من أجل تهريب المهاجرين. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، فقد ٥٨ مهاجرا حياتهم في مؤخرة شاحنة أثناء تهريبهم إلى ميناء دوفر البريطاني؛ وبين هذا الحادث المؤسف كيفية معاملة المهاجرين المهرجين كسلع تجارية والظروف المزرية والخطيرة التي يجري تهريبهم فيها. وكثيرا ما يتعرض هؤلاء الأشخاص لازداء اضافي عند وصولهم إلى البلد الأجنبي، حيث يرغمون على العمل في البغاء أو كعمال لتسديد التكاليف الباهظة المترتبة على تهريبهم.

٥ - وبجري اساءة استعمال تكنولوجيات الاتصال والحواسيب، التي ترعى جوانب العولمة المشروعة، إذ تُستخدم في ارتكاب أفعال اجرامية خطيرة. ويسيء الجناء استعمال التكنولوجيات في ارتكاب الجرائم التقليدية، كالاحتيال مثلا، وفي ارتكاب جرائم جديدة كلها مثل تكوين فيروسات الحواسيب وارسالها. وقد تسببت فيروسات الحواسيب الأخيرة في الحق أضرار بلغت قيمتها مليارات الدولارات. والسهولة التي تتيح للجناة العمل عبر الحدود الوطنية، وتعقد ملاحقتهم قضائيا يجعلان من الجريمة السiberانية مصدر قلق بالغ على الصعيد العالمي. وتشكل هذه الجرائم تهديدا رئيسيا لبناء "الجسور الرقمية" عن طريق استعمال الحواسيب وتكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية. وينبغي أن تكون مكافحة الجريمة السiberانية جزءا لا يتجزأ من جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة.

٦ - وتؤثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وما زالت السوق المزدهرة للسلع والخدمات غير المشروعة تجذب الجماعات الاجرامية المنظمة الداخلية والأجنبية على حد سواء. كما ان تراكم العائدات المتأتية من الأنشطة الاجرامية، إلى جانب غسل الأموال، يتسبب أكثر فأكثر في احداث آثار سلبية على الأعمال التجارية المشروعة ويهدد بزعزعة الاستقرار الاقتصادي.

أولاً - مقدمة

١ - يعطي التقرير الحالي أعمال المركز المعنى بمنع الاجرام الدولي التابع لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة خلال الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠٠ إلى آذار/مارس ٢٠٠١. ويلقي التقرير نظرة عامة متكاملة على أعمال المركز أثناء السنة الماضية كما يستعرض أعماله المقبلة. والتقرير الحالي، شأنه شأن التقارير السابقة عن هذا الموضوع، يدمج في وثيقة واحدة عددا من الالتزامات الخاصة بتقديم التقارير إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

ثانياً - أهم الاتجاهات والتطورات وآفاق المستقبل

ألف - العولمة والطبيعة المتغيرة للجريمة

٢ - تواجه نظم العدالة الجنائية، وهي نظم موجهة لمعالجة الجرائم الداخلية في المقام الأول، تحديات تفرضها أشكال جديدة من الأنشطة الاجرامية التي تتفاقم بسبب تزايد القدرة على التحرك الافتراضي وال حقيقي جغرافيا.

٣ - وعلى غرار التجارة المشروعة، توسيع الجريمة المنظمة وأصبحت تتسم بطابع دولي أعم. وكانت الجماعات الاجرامية المنظمة قد اعتادت في الماضي العمل في أسواق محلية معينة، بالدرجة الأولى. حتى أعني الجماعات الاجرامية عبر الوطنية كانت تميل إلى العمل في عدد محدود من البلدان. بيد أن العديد من الجماعات الاجرامية الناشئة حديثا أخذت تنقل عملياتها إلى أي مكان في العالم تتوفر فيه امكانات جيدة لتحقيق الأرباح السريعة والposure لمخاطر قليلة. وهي تميل إلى أن تكون من رابطات اختصاصية ذات بنية غير متماسكة وغير قائمة على أساس التسلسل الهرمي وذات مرتبة عالية. ومتماز هذه الجماعات بسهولة ترابطها مع جماعات أخرى أو أفراد في بلدانها أو في الخارج.

٤ - ولقد أدت رغبة الناس في الهجرة، سواء لأسباب اقتصادية أم غيرها من الأسباب، إلى نشوء سوق يتزايد استغلال الجماعات الاجرامية المنظمة. وهناك اليوم أفراد

فعال يشترك فيه نظراء من بلدان أخرى وتمكن موظفي العدالة الجنائية من التشديد بصورة أكبر على مثل هذا التعاون. وينبغي أن يتمثل المدف بكفالة كون نظم العدالة الجنائية قادرة على الاستجابة بصورة سريعة وكافية للحاجة إلى التعاون وعلى الالتزام بها أيضاً. وينبغي أن يصبح التعاون في مجال العدالة الجنائية متاحاً بصورة عامة لجميع الدول وأن يجري تقاسمه بصورة نسبية بين الجهات المعنية.

باء- مواجهة التحديات العالمية

١٠- حدثت تطورات مشجعة تدل على ازدياد الوعي بالتحديات العالمية التي تشكلها الجريمة وعلى ازدياد التصميم على مواجهة هذه التحديات. وكان أبرز التطورات توقيع ١٢٣ دولة والاتحاد الأوروبي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في مؤتمر التوقيع السياسي الرفيع المستوى الذي عقد في باليارمو بايطاليا في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وتشمل التطورات الرئيسية الأخرى ما يلي: قرار بدء العمل على صياغة صك قانوني دولي لمكافحة الفساد؛ ووضع أهداف والتزامات واضحة لتنفيذ "اعلان بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين" (مرفق قرار الجمعية العامة ٥٩/٥٥)؛ وازدياد استعداد الدول الأعضاء لدعم أعمال المركز من خلال التوجيه السياسي والتبرعات المالية.

١١- وقد اتخذ المركز من جانبه، خلال السنة الماضية، تدابير عديدة لتوفير المساعدة للمجتمع الدولي وللدول الأعضاء بصورة فردية ولتحسين كفاءته التشغيلية. وكان أبرز تلك التدابير المساعدة الكبيرة المقدمة بشأن صوغ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها؛ وتنظيم مؤتمر التوقيع السياسي الرفيع المستوى في باليارمو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠؛ وعقد مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في فيما في نيسان/أبريل ٢٠٠٠؛ والتقدم

-٧- ولربما كان الأثر السلبي للجريمة أشد وطأة على البلدان النامية منه على البلدان المتقدمة النمو. وبينما يبدو أن مستوى الجريمة التقليدية وتعاطي العقاقير يأخذ في الاستقرار في بلدان أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، مختلف الوضع عن ذلك في العديد من البلدان النامية. ويبدو أن بلداناً نامية عديدة تواجه حلقة مفرغة يؤدي فيها الفقر وآثاره الاجتماعية، كالجريمة والفساد، إلى عرقلة التنمية. واز يغلب أن تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات القائمة في البلدان المتقدمة النمو أكثر المؤسسات لجوءاً إلى الرشوة، فإن البلدان النامية هي أشد من يعاني من وطأة الآثار السلبية لهذه الأنشطة. وقد أثبتت دراسات عديدة الآثار السيئة التي تخلفها الجريمة المنظمة والفساد على التنمية المستدامة. وهناك في بلدان كثيرة خطر متزايد يهدد بانتشار الجريمة المنظمة وسياسات الفساد انتشاراً واسعاً.

-٨- وبالنظر، على وجه التحديد، إلى الأبعاد والآثار العالمية للمشاكل المتصلة بالجريمة، فقد أصبحت الحكومات أكثر ادراكاً بأن هذه المشاكل ليست مجرد قضايا داخلية، وإنما هي مسائل تثير القلق إزاء الأمان على الصعيد الدولي. وجرى الادراك بأن التعاون الدولي السريع هو أساس المكافحة الفعالة للجريمة؛ بيد أن نظم العدالة الجنائية كانت بطيئة عموماً في تعديل مفاهيمها واجراءاتها ومارستها في معالجة الحقائق الجديدة وأبعاد الجريمة. وما زالت التقلييد الطويلة الأمد التي اعتبرت معالجة الجريمة من الشؤون الداخلية تعيق اجراء التغييرات الازمة. أما اجراءات تسليم الجناة فليست في الغالب تقيدية من الناحية النظرية فحسب، بل تعاني أيضاً من الخلل التام من الناحية العملية. وكثيراً ما تكون الترتيبات التعاونية القائمة عديمة الفائد للأخصائيين الممارسين.

-٩- ومن الضروري أن تقدر الوكالات الإنمائية وتضع في اعتبارها التام أن انفاذ القوانين وإدارة شؤون العدالة وجهود مكافحة الفساد بصورة موثوق بها ضرورية للتنمية المستدامة. ومن الحيوي، في وجه التهديدات التي تشكلها الجريمة عبر الوطنية، استكمال الترتيبات الداخلية بتعاون

تحقيق التعاون مع شبكة المعاهد التابعة لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ومع عدة شركاء آخرين من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

١٥ - واستمر المركز في الاستفادة من تقديم الخدمات بصورة مشتركة داخل مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة وذلك، على سبيل المثال، في خدمة الهيئات الدولية الحكومية وجمع الأموال والعلاقات الخارجية والشؤون الإدارية بدعم من مكتب الأمم المتحدة في فيينا، وخاصة شعبة الشؤون الإدارية والخدمات المشتركة. وستؤدي النتيجة المتوقعة للاستعراض الذي أجري في شباط/فبراير ٢٠٠٠ بشأن تنفيذ المركز لتوصيات مكتب الإشراف الداخلي، التي قدمت في العامين ١٩٩٧ و ١٩٩٨، إلى الالهام بصورة أكبر في تحسين الكفاءة في مجال إدارة البرامج وتقديرها.

جيم - الآفاق المتعلقة بالعام المقبل وما بعده

٦ - ترد المهام المقبلة بصورة مفصلة في الخطة المتوسطة للأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، وبرنامج العمل المقترن لفترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٢، وأعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

٧ - وفيما يلي المهام الخمسة الرئيسية للمركز: (أ) تيسير التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها وبدء نفاذه؛ و (ب) دعم الأعمال التحضيرية لصوغ صك قانوني دولي لمكافحة الفساد؛ و (ج) الالهام في تحقيق الأهداف المحددة الواردة في اعلان فيينا؛ و (د) تقديم المساعدة التقنية في مجالات الأولوية هذه، وخاصة عن طريق البرامج العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر والفساد؛ و (هـ) وضع مبادرات ذات صلة للتتصدي لتهديدات الجريمة العالمية الجديدة، كالجريمة السيبرانية، بما في ذلك صوغ الصكوك القانونية الدولية المناسبة. وسيشكل تحليل البيانات، وصوغ السياسات والاستراتيجيات، وتعزيز المعرفة والخبرة وأفضل الممارسات، سواء عن طريق وسائل الإعلام

المحجز في تنفيذ البرامج العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر والفساد.

١٢ - وتشكل البرامج العالمية وأعمال المركز المتعلقة بدعم صوغ صكوك قانونية دولية والتصديق عليها الداعمتين الرئيسيتين لعملياته في الوقت الحاضر. ويجسد هذان المجالان انتقال المركز إلى عمل تشغيلي على نطاق واسع بدعم فعال من التحليل المتكامل وصوغ السياسات. ويجسدان أيضاً التعزيز الذي تم في العام الماضي والذي كان قد بدأ قبل عامين، لتغيير توجه المركز بحيث يتصدى بصورة أكثر فعالية للتحديات في مجال الجريمة والعدالة. وقد أنجزت عملية تركيز برنامج عمل المركز وموارده الشحيحة على عدد ضئيل من الأولويات والأهداف الرئيسية. ويتجسد ذلك التركيز بتحسيناً تاماً الآن في الخطة المتوسطة للأجل المقترنة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٢٣٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وفي برنامج العمل المقترن لفترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٢، التي ستنظر الجمعية العامة في اقرارها في وقت لاحق من عام ٢٠٠١.

١٣ - واستمر المركز أيضاً في تعزيز قدرته على تقديم برنامج عمله المعاد تركيزه وعلى تحسين كفاءته التشغيلية والإدارية. وقد بذلت جهود لزيادة مستوى الخبرة وتحسين التوازن الجنسي والتثمين الجغرافي بين موظفي المركز. وقد تيسرت تلك الجهود من خلال التبرعات. وقد شهدت السنة الماضية أيضاً توسيعاً ضئيلاً ولكنه قابلاً للتمييز في قاعدة الجهات المانحة للمركز، مع أن ذلك لم يؤد إلى زيادة في مجموع التبرعات.

١٤ - وسعى المركز كذلك إلى تحقيق تضافر عملي أكبر مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليونيسكو) وغيره من الشركاء ذوي الصلة. وقد زيد عدد المكاتب الميدانية التابعة لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة إلى سبعة مكاتب عن طريق تحويل مكاتب اليونيسكو في بانكوك والبرازيل والقاهرة ولاباز. ويجري السعي أيضاً إلى

٢١ - ونظرا إلى أنه جرى ارساء مجموعة معقدة من مهام المركز الرئيسية في المستقبل القريب، وبالنظر إلى شح الموارد، قد ترغب اللجنة في دراسة خيارات مثل فرض قيود على إنشاء ولايات جديدة وكفالة كون الولايات الجديدة مصحوبة بتحديد الموارد الإضافية الالزمة لتنفيذها. وقد ترغب أيضاً في النظر في تقييم الجموعة الحالية من التزامات المركز القاضية بتقديم تقارير مرحلية إلى اللجنة والتي وضعت في النصف الأول من السعینات عندما كان لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية تركيز مختلف.

٢٢ - واذ يسير المركز قدماً في تصميم عمله، سيستعرض بانتظام هيكله الداخليه وترتيباته الادارية ويعدها على النحو المناسب. وسيكون هدف المركز العمل كمنظمة دينامية تستفيد من المعلومات الاسترجاعية البناءة وتكيفها بسرعة تتماشى مع الاحتياجات المتطرفة وتقنيات الادارة.

٢٣ - والمركز ملتزم بالسعى إلى تحقيق التفوق في أدائه. وهو يتطلع الفرصة لتقديم تقرير إلى اللجنة، في دورتها الحادية عشرة، عن التقدم الذي أحرزه في مواجهة المهام المقلبة المفعمة بالتحدي والمثيرة في الوقت ذاته. ويتوقع أيضاً أن يزوده أعضاء اللجنة بتوجيهه السياسي واضح ودعم سياسي قوي وبالمستوى المطلوب من الموارد.

ثالثاً التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها

ألف- اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها

٢٤ - أكملت اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وضع الصيغة النهائية لنص مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في دورتها العاشرة التي عقدت في فيينا من ١٧ إلى ٢٨ تموز يوليه ٢٠٠٠. ووضعت في دورتها الحادية عشرة، التي عقدت في فيينا من ٢ إلى ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر

المطبوعة أو الكترونیا عن طريق الموقع الشبکي، عناصر أساسية متکاملة من العمل في جميع تلك الحالات. وستتوفر عنایة دقيقة لادماج الجوانب الجنسانية في جميع مجالات العمل والاستفادة تامة من التكنولوجيات الحديثة. وسيجري السعي الدؤوب لإقامة تنسيق وتعاون وثيق مع شبكة المعاهد التابعة لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

١٨ - ويبشر التقدم المحرز في السنوات القليلة الماضية بالخير للمستقبل. فاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها يشكل دليلاً على التزام الدول الثابت بالتعاون فيما بينها على تنفيذ العمل اللازم بسرعة في هذه الحالات. وينبغي أن توضع الصكوك القانونية الجديدة موضع الممارسة عن طريق الالتزام السياسي القوي من جانب جميع البلدان. وستتمثل مهام المركز الرئيسية في هذا الشأن في مساعدة الدول على ادراج الصكوك القانونية الجديدة في نظمها الوطنية؛ ومساعدة الدول، لدى طلبها، على بناء المؤسسات والقدرات الداخلية؛ ومساعدة الدول الموقعة على تعزيز قدرها على التعاون.

١٩ - ويجب على المركز، من جهته، أن يواصل تعزيز دوره الأساسي المحدد حديثاً. ويجب أن يواصل بذل الجهد ليصبح مركزاً للخبرات، متخصصاً في تنمية المعارف ونقلها.

٢٠ - ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد، تحقيق زيادات إضافية في الموارد المتاحة للمركز سواء من الميزانية العادلة للأمم المتحدة أو من التبرعات. ومع أن تقرير مخصصات الميزانية العادلة لا يخضع لسلطةلجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، فإن ضمان حشد الموارد الكافية هو واحد من وظائفها. ويعتمد انجاز مسؤوليات المركز المتزايدة زيادة كبيرة بصورة فعالة على الزيادات المناسبة في الموارد المتاحة له. وسيواصل المركز السعي بنشاط لحشد التبرعات لدعم المساعدة التقنية التي يقدمها ومشاريعه الميدانية.

-٢٧ - وتمثل الاتفاقية معلماً بارزاً من معالم التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهي تحمل في طياتها رسالة سياسية قوية وتشير إلى تصميم المجتمع الدولي على مكافحة ذلك الخطر العالمي مكافحة فعالة. وقد تحقق توافق الآراء بشأن مشروع الاتفاقية ومشروع البروتوكولين حلال فترة زمنية قصيرة لم يسبق لها مثيل. فهذه الصكوك القانونية تزيل الفوارق القائمة في وجهات النظر الثقافية وترسي مواضيع ومعايير مشتركة وتوفر هيكلًا وأدوات عديدة للعمل التعاوني فيما بين الحكومات وبخاصة فيما بين أجهزة تنفيذ القوانين. وترسي هذه الصكوك أيضاً حماية الضحايا ومنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية باعتبارهما حجري أساس للعمل الدولي الجماعي. وعلاوة على ذلك، فإنها تتضمن أحكاماً تعزز بناء القدرات والمساعدة التقنية وتقاسم المعلومات فيما بين الدول الأطراف.

-٢٨ - وقد شدد ممثلو دول عديدة في مؤتمر باليرمو على أهمية اتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق الأغراض والأهداف المحددة في الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها. وأكدوا على الدور الحيوي الذي ينبغي للمركز المعنى بمنع الاجرام الدولي أن يضطلع به في هذا الشأن، باعتباره مؤسسة قوية لها الصلاحية القانونية والقدرة التقنية ذات الصلة وغير ذلك من الأدوات بغية كفالة فعالية تلك الصكوك. وأعرب ممثلون عديدون عن عزمهם، وفقاً لما تقتضيه الجمعية العامة والاتفاقية، على الإسهام في تمكين المركز من الاستجابة لطلبات المساعدة التي تقدمها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للحصول على المساعدة في مجال التصديق على الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها وتنفيذها.

-٢٩ - وقد شرع المركز فعلاً في تنفيذ عدة تدابير ترمي إلى تعزيز بدء نفاذ الصكوك الجديدة بسرعة، بينما تجري صياغة صكوك أخرى عديدة. مثل ذلك أن حلقات دراسية إقليمية ودون إقليمية ستنظم بمثابة ملتقيات لمناقشة متطلبات وخطوات التصديق. وستساعد الحلقات الدراسية على استبيان الاحتياجات إلى المساعدة السابقة التصديق وعلى استقصاء الطرق التي يكفل توافرها. ومن المتوقع أن يعمل

٢٠٠٠ ، الصيغة النهائية لنصي مشروع بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومشروع بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والجو والبحر، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥/٥٥ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ ، الاتفاقية والبروتوكولين الملحقين بها وفتحت باب التوقيع عليها في مؤتمر التوقيع السياسي الرفيع المستوى الذي تقرر عقده في باليرمو من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ .

-٢٥ - وأكملت اللجنة المخصصة، في دورتها الثانية عشرة التي عقدت في فيينا من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠١ عملها على مشروع بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأقرته لكي تعتمده الجمعية العامة.

-٢٦ - وقد حضر مؤتمر التوقيع السياسي الرفيع المستوى في باليرمو ممثلو ١٤٩ دولة. وتمثلت سبع عشرة دولة برؤساء الدول أو الحكومات، بينما ترأس معظم الوفود الأخرى وزراء الخارجية أو وزراء العدل أو وزراء الداخلية. وفي مؤتمر باليرمو، وقّعت ١٢٣ دولة والاتحاد الأوروبي على الاتفاقية. ووّقعت ٨٠ دولة والاتحاد الأوروبي على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص. ووّقعت ٧٧ دولة والاتحاد الأوروبي على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين. وهكذا أصبحت الاتفاقية والبروتوكولان صكوكاً قانونية بتوقيع أكبر عدد من الدول عليها لدى فتح باب التوقيع؛ وقد أنجز ذلك العمل الفذ بعد أسبوع فقط من اعتماد الجمعية العامة لتلك الصكوك. ومنذ مؤتمر باليرمو، وقّعت دولة أخرى على البروتوكولين. وسيقى باب التوقيع على الاتفاقية والبروتوكولين مفتوحاً في مقر الأمم المتحدة حتى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ .

الدراسة، كما وجهت اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى أن تنظر، عقب انحصار الدراسة، في امكانية وضع صك دولي بشأن صنع المتفجرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وقد قدمت حكومة الولايات المتحدة تبرعا من أجل هذه الدراسة. وطلب من أفرقة إقليمية أن ترشح خبراء تجاري دعوهم إلى الاجتماع، وتم ترشيح ١٧ خبيرا.

-٣٣ - وقام فريق الخبراء المعنى بصنع المتفجرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة واستعمالها لأغراض اجرامية، بإجراء دراسة أولية للمعلومات التي جمعها أعضاؤه والأمانة. ولم تكن الموارد المتاحة لفريق الخبراء كافية لتغطية تكاليف سفر الخبراء وتكاليف الترجمة الشفوية؛ ونتيجة لذلك لم يتمكن تسعه خبراء من حضور الاجتماع. وأعرب فريق الخبراء عن قلقه من أن عدم توافر الموارد يمكن أن تكون له آثار ضارة على عمله في المستقبل وعلى مقدراته على الوفاء بولايته. وبغية جمع المعلومات من البلدان غير الممثلة في فريق الخبراء، أعد أعضاء فريق الخبراء استبيانا وطلبوها من الأمانة توزيعه في أقرب وقت ممكن. واتفق فريق الخبراء على أن يقوم كل عضو من أعضائه، بالإضافة إلى تحليل الإجابات المتعلقة بالاستبيان، بأبحاث تتعلق بمواضيع هامة كجسم المتفجرات وتعقيبها، والجوانب المتعلقة بالصفة عبر الوطنية، والتشريعات الداخلية والصكوك الدولية والإقليمية الموجودة، واستقصاء الاحتياجات والموارد في مجال المساعدة القانونية والتكنولوجية. واتفق أيضا على ضرورة عقد اجتماع آخر لوضع الدراسة في صياغتها النهائية حالما تصبح الأجوية المتعلقة بالاستبيان متاحة. ومن المقرر أن يقدم الأمين العام تقريرا إلى اللجنة، في أقرب وقت ممكن، عن نتائج الدراسة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٧/٥٤.

جيم-مساهمة المنظمات الدولية الحكومية في المسائل المتعلقة بالأسلحة النارية

-٣٤ - دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٢٧/١٩٩٨ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) وسائر المنظمات الدولية

المركز مع كل حكومة تطلب مساعدته، وخاصة في التحضير للتغيرات الضرورية في التشريعات الوطنية.

-٣٠ - ويمكن تعريف "الممساعدة السابقة للتصديق" بأنها المساعدة على تلبية المتطلبات الفورية والمحددة للدول من أجل اتخاذ الخطوات الضرورية التي تؤدي إلى التصديق على الاتفاقية وعلى واحد أو أكثر من البروتوكولات الملحقة بها حسما تدعو الحاجة. ويتمثل توجهها الرئيسي في وضع التشريعات الضرورية وغيرها من التدابير للوفاء بمتطلبات الامتثال اللازم بغية تكثين الهيئات التشريعية المختصة من اعتماد الصكوك التصديق. وهذا المعنى تكون "الممساعدة السابقة للتصديق" مسألة مختلفة عن مسألة التعاون التقني من أجل تنفيذ الصكوك الجديدة. وتستجيب كلتاها إلى القلق الذي أعرب عنه والقائل بأن البلدان النامية تحتاج إلى المساعدة للوفاء بالالتزامات النابعة من الصكوك الجديدة.

-٣١ - وستكون مقدرة المركز على تقديم "الممساعدة السابقة للتصديق" والمساعدة في التنفيذ متوقفة، بالضرورة، على توافر التبرعات لهذا الغرض. وقد سبق لبعض الحكومات أن تعهدت بتقديم تبرعات أو قدمتها إلى الحساب الخاص الذي أنشئ لهذا الغرض. مثال ذلك أن مجلس الشيوخ الإيطالي اعتمد قانونا جديدا ستبرع حكومة إيطاليا بموجبه إلى الأمم المتحدة بما نسبته ٢٥ في المائة من قيمة الموجودات المصدرة في الحالات المنطبقة على الجريمة المنظمة.

باء- النظر في صك قانوني بشأن صنع المتفجرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة

-٣٢ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٢٧/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أن يدعوا إلى عقد اجتماع لفريق من الخبراء لإعداد دراسة عن ضلوع مجرمين في صنع المتفجرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة واستعمالها لأغراض اجرامية. وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى اللجنة عن نتائج تلك

إقليمية لتسهيل تقاسم المعلومات وتوفير المدخلات لقاعدة بياناتها المركزية.

- ٣٧ وأعرب مركز منع المخازن التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن اهتمامه بمراقبة الأسلحة النارية وفقاً لولاية المنظمة في مجال الأمن، التي تشمل مراقبة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وقد ناقشت المنظمة المذكورة الموضوع في إطار منتدى التعاون الأممي التابع لها والذي وافق على وثيقة تلتزم الدول بموجبها. مبادئ وتدابير تتعلق بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، بما في ذلك عناصر تتناول كلاً من انفاذ القوانين والتدابير الأمنية. واعتبرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مشروع بروتوكول الأسلحة النارية قادرًا على وقف انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

رابعاً - الشروح في وضع صك قانوني دولي لمكافحة الفساد وسائر التدابير لمكافحة الفساد

ألف- الخطوات المتخذة لوضع صك قانوني دولي لمكافحة الفساد

- ٣٨ قررت الجمعية العامة، في قرارها ٦١/٥٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أن تبدأ بوضع صك قانوني دولي لمكافحة الفساد؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يعد تقريراً يخلل فيه كل الصكوك القانونية الدولية وغيرها من الوثائق والتوصيات ذات الصلة. بمعالجة الفساد؛ وطلبت إلى اللجنة أن تقوم في دورتها العاشرة باستعراض التقرير وأن تقدم توصيات وتوجيهات بشأن الأعمال المقبلة بوضع صك قانوني لمكافحة الفساد. ويرد تقرير الأمين العام عن تحليل الصكوك الدولية القائمة حالياً والتوصيات المتعلقة بمكافحة الفساد في الوثيقة E/CN.15/2001/3.

- ٣٩ وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أيضاً، في قرارها ٦١/٥٥، أن يعمد إلى دعوة فريق مفتوح العضوية من الخبراء الدوليين الحكوميين إلى الانعقاد لكي يتولى إعداد مشروع نطاق الاختصاص من أجل التفاوض بشأن الصك القانوني الم قبل لمكافحة الفساد. ومن المقرر عقد اجتماع

الحكومية إلى أن تزود الأمين العام بآراء واقتراحات تتعلق بمساهماتها المحتملة في صوغ وتنفيذ أنشطة تعاون تبني لتدعم قدرة موظفي انفاذ القوانين على مكافحة الاتجار غير الجرامية. وطلب المجلس إلى الأمين العام، في القرار ذاته، أن يقدم تقريراً إلى اللجنة بذلك الشأن. والتمسست الأمانة العامة آراء الانترنت و مجلس التعاون الجمركي (يطلق عليه أيضاً اسم المنظمة العالمية للجمارك) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

- ٣٥ وأعرب الانترنت عن اهتمامها في أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ الاتفاقية وتنفيذ بروتوكول الأسلحة النارية حلماً يجري اعتماده. وذكرت أنها ملتزمة بمساعدة الدول الأعضاء فيها على صوغ استراتيجيات ونظم معلومات لمكافحة صنع الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وكانت قد نفذت في عام ١٩٩٠ نظام الانترنت لتعقب الأسلحة والمتفجرات. وفي اجتماع فريق استشاري عقد في فالياندون بکرواتيا من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، حددت الانترنت الاحتياجات الاستراتيجية لانفاذ القوانين وشرعت في صوغ وسائل انفاذ القوانين التالية: الوصل الشبكي لقواعد البيانات الوطنية القائمة بقاعدة بيانات عالمية عن الأسلحة النارية المسروقة؛ والقدرة على تعقب الأسلحة النارية الكترونياً في جميع أنحاء العالم وإنشاء مكتبة مرجعية الكترونية عن الأسلحة النارية والذخائر، ووضع لوحة إعلانات الكترونية تشغيلية عن الجرائم المنظورة على الأسلحة النارية، مع وسائل تحليلية تشكل جزءاً لا يتجزأ منها.

- ٣٦ وذكرت المنظمة العالمية للجمارك أن من أولوياتها وضع وتنفيذ مشاريع التعاون التقني بغية تعزيز انفاذ القوانين الجمركية. وتقوم المنظمة، في إطار احدى خطط عملها لانفاذ القوانين، بتنفيذ برنامج للأسلحة النارية يتضمن أنشطة توعية، ومساهمات في ملتقيات دولية أخرى، وتنظيم فريق عامل، وتعزيز تبادل وتحليل المعلومات. وقد أنشأت المنظمة العالمية للجمارك أيضاً ١٠ مكاتب اتصال استخبارية

وأشار عدد من الحكومات إلى وجود تشريعات محددة لمعاقبة اثراء الموظفين العموميين غير المشروع. ولم تشر أية حكومة إلى وجود أحكام قانونية تشيّع مسؤولية الشركات الجنائية بشأن أعمال الفساد أو الرشوة. وقدم عدد من الحكومات معلومات مفصلة عن التدابير القائمة، مثل المعايير والماراسات الحاسبية، بغية كفالة شفافية المعاملات التجارية الوطنية والدولية. وأشارت حكومات عديدة إلى أن أحكام السرية المصرفية لا تعيق أو تعرقل التحقيقات الجنائية أو الاجراءات القانونية الأخرى المتصلة بالفساد أو الرشوة أو غسل الأموال أو سائر الأنشطة غير المشروعة في المعاملات التجارية الدولية. وذكرت بعض الحكومات أنها قامت أو تقوم باعداد مجموعة صكوك، كالمعاهدات الثنائية أو المتعددة الأطراف، وكذلك اتفاقيات تعاون مع السلطات القضائية في دول أخرى، من أجل التعاون في المسائل الجنائية، بما في ذلك محاربة الفساد.

٤٢ - وعملا بقرار الجمعية العامة ١٢٨/٥٤، يرد في الفقرات ٦٠-٤٥ أدناه وصف لأنشطة المركز المتعلقة بتصوّغ برنامج عالمي فعال لتقديم المساعدة التقنية من أجل مكافحة الفساد.

٤٣ - وعملا بقرار الجمعية العامة ١٢٨/٥٤، أبخر تقييّع الدليل المتعلق بالتدابير العملية لمكافحة الفساد^(١) وسيجري قريبا نشر الدليل المنقح. ويستند الدليل المنقح إلى توصيات اجتماع فريق الخبراء المعنى بالفساد وقوتها المالية الذي عقد في باريس في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وإلى توصيات المنتدى العالمي لمكافحة الفساد الذي عقد في واشنطن العاصمة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩. ويتضمن الدليل فصولاً جديدة عن التربية العامة والتوعية، وتشريعات مكافحة الفساد، واعادة الموجودات غير المشروعة إلى بلدانها الأصلية، والرصد والتقييم.

٤٤ - وعملا بقرار الجمعية العامة ١٢٨/٥٤، عقد البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال التابع لمكتب مراقبة

فريق الخبراء في فيينا في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ٢٠٠١. وعملا بقرار الجمعية العامة ١٨٨/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وعنوانه "منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع واعادة الأموال إلى بلدانها الأصلية"، سيدعى فريق الخبراء إلى دراسة مسألة الأموال المحوّلة بشكل غير مشروع واعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية.

باء- تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٨/٥٤ المتعلق بتدابير مكافحة الفساد

٤٠ - طلبت الجمعية العامة إلى مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، في قرارها ١٢٨/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وعنوانه "تدابير مكافحة الفساد"، أن يقدم إلى اللجنة تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار وعن الخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء لمكافحة الفساد وعائداته؛ ودعت الدول الأعضاء إلى أن تدرس مدى ملاءمة نظمها القانونية الداخلية فيما يتعلق بدرء الفساد والنص على مصادر عائدات الفساد.

٤١ - وعملا بقرار الجمعية العامة ١٢٨/٥٤، أرسلت الأمانة مذكرة شفهية إلى الدول طالبة معلومات عن الخطوات المتخذة لتنفيذ أحكام اعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية (مرفق قرار الجمعية العامة ١٩١/٥١). وحتى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠١، كانت حكومات الدول الـ ٢٢ التالية قد ردّت على المذكورة الشفهية: الأرجنتين واندونيسيا وأوروجواي وأوكارانيا والبرتغال وبولندا وبيرو وبيلاروس وجمهورية ترانسنيستريا والسنغال وسويسرا وفنلندا وقبرص وقيرغيزستان وكرواتيا ولوكسمبورغ ومدغشقر ومصر والمملكة العربية السعودية. وذكرت معظم الحكومات أن تشريعاتها تنص على تجريم الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية. وأكدت بعض الحكومات فقط أن تجريم افساد ورشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية مشمول في تشريعاتها الوطنية.

حلقي عمل دوليين وحلقة عمل وطنية لمكافحة الفساد، واصدار مجموعة معلومات عن مكافحة الفساد على صفحة في شبكة الانترنت، والمشاركة في مؤتمرات دولية وعرض ورقات فيها.

٦٤- ويتألف البرنامج العالمي لمكافحة الفساد من مجموعة متكاملة من مشاريع التقدير والتعاون التقني والتقييم وصوغ الاستراتيجيات والصكوك الدولية لمكافحة الفساد. وسيترتب عليها "التعلم العملي" المتنظم لتحديد أفضل الممارسات والدروس المكتسبة من خلال المشاريع النموذجية، وتنفيذ البرامج، والرصد باستخدام التقديرات القطرية الدورية والدراسة العالمية المتعلقة باتجاهات الفساد. وستولي عناية متساوية لبناء المؤسسات، والمنع، والتوعية والتعليم، والتنفيذ، وتشريعات مكافحة الفساد، والتراهنة القضائية، واعادة الموجودات غير المشروعة إلى بلدانها الأصلية، وكذلك الرصد والتقييم.

٦٧- ويجري الشروع في دراسة عالمية عن اتجاهات الفساد بغية تحليل اتجاهات الفساد وأنواعه ومستوياته وتكليفه وأسبابه في جميع أنحاء العالم والتنبؤ بها، وتحديد السياسات الفعالة وأفضل الممارسات المستعملة في مكافحة الفساد، وتقدير الوعي العام. وستُحرى بالتعاون الوثيق مع المؤسسات ذات الصلة وستُربط بالجهود الأخرى المبذولة في ميدان العدالة ومنع الجريمة، وخاصة الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر والأسواق العالمية غير المشروعة وغسل الأموال.

٦٨- وتصف مجموعة معلومات مكافحة الفساد نحو ٣٠ تدبيرا في المجالات الرئيسية من البرنامج العالمي لمكافحة الفساد المذكورة في الفقرة ٤٧ أعلاه. وسيستكمل كل تدبير من خلال دراسات افرادية عن التجارب القطرية. وستوزع الجموعة بشكل مطبوع وبصورة الكترونية (عن طريق الصفحة الشبكية للبرنامج العالمي).

المخدرات ومنع الجريمة ملتقي في جزر كaiman في ٣١ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ للحصول على التزام المراكز المالية باتباع معايير اللوائح المالية وتدابير مكافحة غسل الأموال المقبولة دوليا. وحتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١ كانت المراكز المالية في البلدان والأقاليم التالية قد اشتهرت في التزام على الصعيد الوزاري: أروبا، أنتيغوا وبربودا، إنجلترا، بالاو، بربادوس، برمودا، بليز، بينما، ترينيداد وتوباغو، جبل طارق، جزر الأنيل الهولندية، جزر البهاما، جزر تركس وكايكوس، جزر فيرجن البريطانية، جزر كaiman، جزر كوك، جزر مارشال، جزيرة مان، جيرزي، دومينيكا، ساموا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لويسيا، سيشيل، غرينادا، قبرص، لختنشتاين، ماليزيا، موريشيوس، مونتسيرات، ناور، نيوي. ويجري وضع إطار لتنفيذ برنامج المساعدة التقنية التابع للبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال بغية تلبية احتياجات الولايات القضائية التي تطلبها. ويجري إيلاء عناية متزايدة للصلة بين مشاريع غسل الأموال والنظم المالية المنقوصة التنظيم والفساد.

خامساً- البرامج العالمية

ألف- البرنامج العالمي لمكافحة الفساد

٤٥- أحرز تقدم كبير في تنفيذ البرنامج العالمي لمكافحة الفساد وتنفيذه والتوعية به، وهو البرنامج الذي بدأ تفزيذه في آذار/مارس ١٩٩٩ بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة. وتدل الواقع التالية على التقدم المحرز: (أ) حصل البرنامج العالمي على تأييد ثابت من الدول، بما في ذلك من خلال اعلان فيينا وعدة قرارات للجمعية العامة والقرار المتعلق بالمشروع في وضع صك قانوني دولي لمكافحة الفساد؛ و (ب) ازداد عدد الدول التي طلبت بصورة رسمية أو غير رسمية أن تضم إلى البرنامج من ٥ إلى ٢٠؛ و (ج) ازداد عدد المشاريع النموذجية النشطة في البلدان من ثلاثة إلى ستة. كما يجري وضع العديد غيرها في صيغتها النهائية؛ و (د) ازدادت الخبرة الفنية وتوزيع المعلومات ووضوح البرنامج، وخاصة عن طريق تنظيم

هنغاريا، بتوجيهه من معهد الأمم المتحدة الأقاليبي للأبحاث الجنرية والعدالة، احدى الشركات لإجراء دراسة قطرية مستقلة. وقد قدمت نتائج الدراسة إلى حلقة عمل وطنية في أيار/مايو ٢٠٠٠ ومن المقرر أن ينظر فيها اجتماع خبراء لوضع خطة عمل سيعقد في آذار/مارس ٢٠٠١. ونظمت الحكومة أيضا مؤتمرا دوليا في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وقدمت معلومات مفصلة عن تنفيذ المشروع. وفي أوائل عام ٢٠٠١، أصدرت الحكومة مرسوما تلزم فيه نفسها بتحسين النزاهة في الحياة العامة وبوضع قانون جنائي فعال للاحقة الفساد قضائيا.

٥٣ - وفي لبنان، بدأ العمل بمشروع بعنوان "الاستراتيجية والخطة الوطنية لمكافحة الفساد في لبنان" في آذار/مارس ١٩٩٩ بتمويل من حكومة الولايات المتحدة. وبناء على طلب حكومة لبنان، وضع المشروع تحت اشراف البرنامج العالمي لمكافحة الفساد. وفي المرحلة الأولى من المشروع، انصب التركيز على تحسين تشريعات مكافحة الفساد وعقد حلقات عمل تدريبية لأعضاء البرلمان والقضاء وكبار الموظفين العموميين. وفي المرحلة الثانية، التي بدأ العمل بها في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ينصب التركيز على إنشاء لجنة توجيهية وطنية بشأن النزاهة لإجراء تقدير قطري مستقل وتنفيذ ورصد استراتيجية وطنية بشأن النزاهة وخطة عمل لمكافحة الفساد. وقدمت المساعدة، ضمن إطار البرنامج العالمي من أجل إنشاء جهاز مستقل لمكافحة الفساد واستحداث مدونات قواعد سلوك للوزراء والموظفين العموميين وتعزيز النزاهة في القضاء.

٥٤ - وفي نيجيريا، أوفدت بعثات تحضيرية وتم التوصل إلى اتفاق على وضع فكرة مشروع يتعلق بتعزيز نزاهة القضاء، بمشاركة فعالة من قبل رئيس القضاة والمحكمة العليا. ويجري أيضا استقصاء فكرة مشروع مماثلة بشأن أعضاء النيابة العامة بناء على طلب النائب العام. وقدمت مساعدة كبيرة إلى حلقة عمل لكبار مقرري السياسات. والتمسّت الحكومة المساعدة أيضا على استرداد الموارد التي أخذتها الأنظمة الحكومية السابقة؛ ويجري استقصاء تقديم هذه

٤٩ - وتمثل الصفحة الشبكية للبرنامج العالمي لمكافحة الفساد مكونا من مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (www.odccp.org/corruption.html) ويجري تحديثها باستمرار. وستستخدم الصفحة الشبكية لتوزيع معلومات مفصلة عن البرنامج، وخاصة الدروس المكتسبة، ومعلومات محدثة عن الدراسات العالمية عن اتجاهات الفساد ونتائج الدراسات الاستقصائية النسبية المتوفرة من التقديرات القطرية.

٥٠ - ومن المتوقع أن يضطلع البرنامج العالمي لمكافحة الفساد، في مرحلته الأولى، بمشاريع نموذجية في بضعة بلدان مختارة في جميع أنحاء العالم. وقد اختيرت ستة بلدان طلبت سلطاتها المساعدة في تصميم وتنفيذ برنامج متكامل لمكافحة الفساد من أجل إقامة مشاريع نموذجية فيها، وهي: بنن وجنوب إفريقيا ورومانيا ولبنان ونيجيريا وهنغاريا. وقد أصبحت المشاريع النموذجية في تلك البلدان الآن في مراحل مختلفة من مراحل الصوغ والتنفيذ. ويجري التوصل إلى قرارات بشأن إقامة مشاريع نموذجية في عدد إضافي من البلدان، على أساس أفكار مشاريع وتقديرات دراسات جدوى، بالتعاون الوثيق مع سلطات البلدان المعنية. وتضم تلك البلدان الآن أوغندا وجمهورية إيران الإسلامية وأندونيسيا وكولومبيا.

٥١ - وفي بنن، وضع اقتراح خاص بمشروع بعنوان "صوغ استراتيجية لمكافحة الفساد في بنن" ضمن إطار البرنامج العالمي لمكافحة الفساد ووافق عليه وزير العدل. وقدمت حكومة فرنسا التمويل اللازم للمشروع. ويجري المشروع في أنشطة أولية للمشروع كتنظيم حلقات عمل تنسوية واستعراض تشريعات مكافحة الفساد.

٥٢ - وفي هنغاريا، يجري الآن تنفيذ مشروع بعنوان "تقدير الفساد في هنغاريا". ويهدف المشروع الذي تموله حكومة الولايات المتحدة إلى مساعدة حكومة هنغاريا في جهودها الرامية إلى منع الفساد واكتشافه ومحاربته وتعزيز الشفافية والمساءلة وسيادة القانون. واختارت حكومة

المساعدة ضمن الاطار العالمي لبرنامج مكافحة غسل الأموال.

٥٨ - وقد عقد في فيينا، في ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، اجتماع فريق خبراء بشأن تنفيذ تدابير البرنامج العالمي لمكافحة الفساد. وقد قدم الخبراء افادات ارتجاعية عن الاستراتيجيات المقترنة ومضمون البرنامج وقدموها تدابير لمكافحة الفساد بغية ادراجها في مجموعة معلومات مكافحة الفساد. وعقدت في فيينا، في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، حلقة عمل حول النزاهة في القضاء؛ وقد حضر حلقة العمل ثمانية رؤساء قضاة من بلدان في آسيا وافريقيا.

٥٩ - وفي سياق صوغ وتنفيذ مشاريع وأنشطة البرنامج العالمي لمكافحة الفساد، عمل المركز بالتعاون الوثيق مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، كاليونديب، ومع العديد من المنظمات غير الحكومية من دولية ووطنية، كالمبادرة الدولية لتعزيز الشفافية ومؤسسة غالوب الدولية والشركة الدولية للمعلومات في لبنان والوكالة النرويجية للتعاون الانمائي الدولي وهيئة مناصرة الديمقراطية في رومانيا.

٦٠ - وبالاضافة إلى تمويل المشاريع المذكورة أعلاه من قبل حكومات فرنسا والولايات المتحدة واليونان ومن اليونديب، وفرت حكومات النرويج وهولندا والولايات المتحدة التمويل لبعض أنشطة البرنامج العالمي لمكافحة الفساد وتزويده بالموظفين.

باء- البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر

٦١ - أحرز المزيد من التقدم في تنقيح وتنفيذ البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر الذي شرع به في آذار/مارس ١٩٩٩ بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة. ويتألف البرنامج من مجموعة متكاملة من مشاريع الأبحاث والتعاون التقني وصوغ استراتيجية دولية لمكافحة الاتجار بالبشر. ويوفر بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الاطار والتوجه المعياري للبرنامج العالمي. وبالنظر إلى الطابع عبر الوطني للاتجار بالبشر، يهدف البرنامج العالمي إلى تمكين البلدان الأصلية

٥٥ - وأنجز مشروع في رومانيا بعنوان "بناء المؤسسات وتعزيز القدرة على مكافحة الفساد في رومانيا" وجرى تقييمه. وقد موّلت المشروع حكومتا الولايات المتحدة واليونان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب). واشتملت أنشطة المشروع خلال العام الماضي على حلقات تدريبية في مختلف جوانب أعمال مكافحة الفساد، كصوغ القوانين وتنظيم فرق العمل وتقنيات التحقيق والتعاون فيما بين المؤسسات؛ وعلى حولات دراسية لموظفي من مختلف المؤسسات؛ وعلى سن قوانين جديدة لمكافحة الفساد؛ وعلى حملات توعية جماهيرية؛ وعلى حشد المنظمات غير الحكومية؛ وعلى تقديم تحديد التدابير الإضافية اللازمة. وقد استنتج من تقييم مستقل للمشروع، أجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أن المشروع عزز جهود الحكومة لمحاربة الفساد. وقد طلبت الحكومة البدء بمشروع متابعة يركز على تعزيز النزاهة في القضاء وتوعية عامة الجمهور.

٥٦ - وفي جنوب افريقيا، وُقعت مع الحكومة مؤخراً وثيقة مشروع بعنوان "دعم برنامج مكافحة الفساد الوطني" وبدأ تنفيذ المشروع. وقد سبقت ذلك عدة تدابير تحضيرية، بما فيها بعثات لتقدير الاحتياجات ومائدة مستديرة للخبراء، بغية تحديد أكثر التدابير فعالية لمكافحة الفساد.

٥٧ - وفي كولومبيا، يجري صوغ مشروع بالتشاور مع مسؤولين حكوميين بهدف وضع استراتيجية وخطة عمل وطنية بشأن النزاهة. وتُجرى الآن مشاورات مع مسؤولين في حكومة اندونيسيا بعرض صوغ مشروع بشأن تعزيز النزاهة لمنع الفساد. وفي جمهورية ايران الاسلامية، يجري النظر في مشروع لتعزيز النزاهة القضائية. وفي أوغندا، أوفدت بعثة دراسية واتفق على فكرة مشروع بشأن تعزيز الاطار المؤسسي والقانوني لمكافحة الفساد؛ ووضعت وثيقة مشروع في صيغتها النهائية ويجري بذلك الجهود لجمع الأموال.

المشروع تحسين تصدي أجهزة انفاذ القوانين وتوفير الدعم لضحايا الاتجار.

٦٥ - ويجري وضع مشروع في غرب افريقيا لتقدير تدفق ضحايا الاتجار والتدابير المضادة له في بن وتوغو ونيجيريا ولدعم الحكومات في جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك الاتجار بالنساء للأغراض الجنسية والاتجار بالأطفال؛ ويعتقد بأن المتجرين يبيعون الأطفال كعمال مستعبدين.

٦٦ - ويقوم البرنامج العالمي أيضا بتقديم مساهمات إلى الجهود المبذولة لمحاربة الاتجار بالبشر في إطار مشاريع أوسع أخرى لمنع الجريمة والعقاقير. مثال ذلك أنه أسمهم، من خلال المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، في إعداد وتنفيذ اتفاق يتعلق بمشروع أبحاث مشترك في طاجيكستان شرع به المكتب القطري التابع للمنظمة الدولية لشؤون المиграة في طاجيكستان. واستنادا إلى الاتفاق المشترك بين الوكالات، يستطيع المكتب الإقليمي الآن أن يسهم في التوصيات المشتركة بين الوكالات المتعلقة بمراقبة ومنع تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص من طاجيكستان وغيرها من البلدان. وأسمهم البرنامج أيضا في مشروع تابع لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة يتعلق بدراسة الإطار المؤسسي لمكافحة الاتجار بالعقاقير وغسل الأموال والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والفساد في الجمهورية الدومينيكية.

٦٧ - قام معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة الجنائية، بالتعاون مع السلطات الحكومية في إيطاليا ونيجيريا، بصوغ مشروع لمكافحة الاتجار بالقاصرين والشباب من نيجيريا إلى إيطاليا. ويهدف المشروع إلى جمع البيانات التجريبية ذات الصلة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالشبكات الاجرامية الضالعة، وتعزيز القدرة المؤسسية والتعاون الثنائي عن طريق تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة التي تشارك فيها أجهزة العدالة الجنائية والوكالات غير الحكومية.

وبالدان العبور والمقصد من وضع استراتيجيات مشتركة وتدابير عدالة جنائية فعالة وكفؤة للتصدي للاتجار بالبشر. واستنادا إلى الاتفاقية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص ونتائج المساعدة التقنية المنفذة، سيشهد البرنامج العالمي في صوغ استراتيجية عالمية لمكافحة الاتجار بالبشر. ويشتمل البرنامج العالمي أيضا على مكون ينطوي على جمع البيانات وتحليلها بغية إنشاء قاعدة بيانات عن الاتجاهات والتدفقات في مجال الاتجار بالبشر.

٦٢ - وفي إطار البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، يجري الآن تنفيذ أو إعداد أربعة مشاريع للتعاون التقني. وقد جرى التوقيع على المشروع الأول مع حكومة الفلبين في آذار/مارس ٢٠٠٠. وتشتمل أنشطة المشروع التينفذت حتى الآن على إنشاء آلية وطنية للتنسيق بين الأجهزة، ودورات توعية وتدريب لموظفي انفاذ القوانين، وحلقة عمل حول تحسين التعاون بين الشرطة وأعضاء النيابة العامة، وإعداد جردة للتشريعات واللوائح ذات الصلة، واحتبار منهاج تدريسي وضع لصالح الموظفين الفنصلين والعاملين الاجتماعيين في الخارج، وجمع البيانات ذات الصلة بالاتجار.

٦٣ - وهناك مشروع في أوروبا الشرقية يشمل بولندا والجمهورية التشيكية. ويجري النظر في مشروع مماثل لسلوفاكيا؛ تشارك فيه ألمانيا وفنلندا والنمسا وهولندا. وسيشمل المشروع تقدير المتطلبات اللازمة للتصديق على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وتنفيذه في البلدان التي يعطيها المشروع. ومن عناصر المشروع الهامة الأخرى زيادة عدد الملاحقات القضائية الناجحة للمتجرين وتوفير الدعم والحماية للضحايا والشهود.

٦٤ - وفي البرازيل، صيغ مشروع بناء على طلب الحكومة ويجري وضعه في صيغته النهائية من أجل تنفيذه الذي يتوقع أن يبدأ في النصف الأول من عام ٢٠٠١. ومن الأهداف الرئيسية للمشروع تقديم السبل والطرائق التي تستخدمنها الجماعات الاجرامية المنظمة للاتجار بالبشر. وتتضمن أنشطة

جيم- البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

٧٢٢ - أدى اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى فتح آفاق جديدة أمام الأنشطة التي تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما توفير المساعدة التقنية عن طريق خدمات استشارية ومشاريع ميدانية تستكمل بجمع البيانات وتحليلها ووضع السياسات. وقد جمعت الأنشطة ذات الصلة، بما فيها الدراسات العالمية عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي شرع بها في وقت سابق، في مجموعة واحدة في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٧٣ - توفر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الإطار والتوجيه المعياريين للبرنامج العالمي. وستهدف إلى رصد السياسات والتدابير المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة وتقدير فعاليتها وكفاءتها؛ وتوفير المساعدة على رفع مستوى القدرات الوطنية اللازمة لجمع بيانات العدالة الجنائية وتحليلها واستعمالها عن طريق تطبيق منهجيات شاملة؛ وتعزيز الوعي لدى الجمهور بوجود التهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأسبابها وحجمتها؛ وتسهيل تبادل المعلومات عن أنماط واتجاهات الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعن الممارسات الناجحة لمكافحتها؛ وتوفير المساعدة التقنية عن طريق الخدمات الاستشارية والمشاريع الميدانية.

٧٤ - وسيقوم البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بدعم واستكمال أنشطة المركز المادفة بصورة مباشرة إلى تعزيز التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتنفيذها، كتوفير المساعدة السابقة للتصديق للدول التي وقعت على الاتفاقية. وسيستمر، على سبيل المثال، في المساهمة في تنظيم دورات دراسية إقليمية ودون إقليمية لذلك الغرض. ومن المتوقع أن يخصص البرنامج العالمي اعتمادات من أجل القيام بدراسة استقصائية سابقة للتصديق بين الدول الموقعة بهدف تقديم

٦٨ - وواصل المركز المعنى بمنع الاحرام الدولي، في تنفيذه وتنفيذته للبرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، التعاون مع سائر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وتعاون بصورة خاصة مع منظمة الأمن المتحدة للفوارة والمنظمة الدولية لشؤون الهجرة والمركز الدولي لصوغ سياسات الهجرة والانتربول والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٦٩ - وقد نظم ملتقي العمل العالمي على مكافحة الاتجار بالأشخاص في كتانيا بإيطاليا، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ ، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة وحكومة إيطاليا، باعتباره حدثاً فرعياً تابعاً للمؤتمر السياسي الرفيع المستوى لتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها. وحدد المشاركون في الملتقى الاجراء اللازم لتنفيذ بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص واعتمد سلسلة من التوصيات بشأن تدابير مكافحة الاتجار بالبشر.

٧٠ - وأعد مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة بيان خدمة عامة ستقوم محطات التلفزة بإذاعته. وقد صمم البيان بحيث يثير الوعي على نطاق العالم ويحدد مقوله أن النساء يجدن العمل بسهولة في الخارج في البلدان الأغنى اقتصادياً، مما يعرض النساء المتجربن للاستغلال الجنسي. وقد أعربت محطات الإذاعة في بلدان عديدة عن اهتمامها الشديد بالبيان.

٧١ - وتم تلقي تمويل أو تعهدات بالمساعدة من أجل أنشطة ومشاريع البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر من حكومات البرتغال وبلجيكا وفرنسا وكندا ولختنستاين والبروبيك والنمسا وهولندا والولايات المتحدة. وقدمنت حكومة أستراليا تبرعات عينية. وتشارك حكومة البرازيل في تمويل المشروع في البرازيل.

تشكله الشبكات الاجرامية النيجيرية الناشطة في أربعة من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، هي السنغال وغانا وكوت ديفوار ونيجيريا. وبتحليل الاستراتيجيات والأنشطة التي تصلع فيها تلك الجماعات الاجرامية المنظمة سيجري تحليل تأثيرها على الصعدين الوطني والاقليمي، وسيجري التنبؤ بالاتجاهات المقبلة وسيجري اقتراح تدابير ملموسة لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة في المنطقة.

-٧٩- وسيهدف مشروع آخر من المقرر تنفيذه إلى تحليل وتقدير الجريمة المنظمة عبر الوطنية في خمسة بلدان في آسيا الوسطى هي أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وسيركز المشروع على استبيانة الشبكات الاجرامية ذات الصلة الأكبر بالعمل الاجرامي في آسيا الوسطى ووضع بيان بها؛ وتحليل أنشطتها واستراتيجياتها وهياكلها التنظيمية واتصالاتها عبر الوطنية؛ وتقييم التدابير المضادة التي تعتمدتها الحكومات.

-٨٠- وتم تلقي التمويل وتعهدات بمساعدة لأنشطة البرنامج ومشاريعه من حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

سادساً- الأنشطة البرنامجية الأخرى

ألف- تعزيز المعايير والقواعد في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

-٨١- استمر المركز المعنى بمنع الاجرام الدولي في القيام بأنشطة متابعة الولايات ذات الصلة بتعزيز استعمال وتطبيق المعايير والقواعد في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وستعرض على اللجنة التقارير التالية: تقرير الأمين العام عن استعمال وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية (E/CN.15/9/E/CN.15/10)؛ وتقرير الأمين العام عن عقوبة الاعدام وتنفيذ الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الاعدام (E/CN.15/10).

التشريعات الراهنة الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة وفقاً للمتطلبات التي أرستها الاتفاقية.

-٧٥- وقد اختبرت الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية في ١٢ بلداً (الاتحاد الروسي وأستراليا وألمانيا وإيطاليا والجمهورية التشيكية وجنوب إفريقيا وكندا وكولومبيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان) ومنطقة دون إقليمية واحدة (الكاريبى). وجُمعت معلومات عن أنشطة الجماعات الاجرامية المنظمة عبر الوطنية في كل بلد من تلك البلدان وفي المنطقة دون الإقليمية. كما جُمعت البيانات عن الجماعات الأخرى ذات الصلة وعن أسواق اجرامية أخرى عن طريق شبكة من مقدمي البيانات. وقد جرى تقييم نتائج المرحلة الأولى من الدراسة الاستقصائية في حلقة دراسية عقدت في تورين في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ واشتراك معهد الأمم المتحدة للأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة في استضافتها. وقد أضيفت نتيجة الحلقة الدراسية إلى قاعدة المعلومات الخاصة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتوسيع الدراسة الاستقصائية بحيث تشمل بلداناً إضافية، وخاصة في آسيا الوسطى وغرب إفريقيا.

-٧٦- وسيجري وضع مجموعة معلومات عن أفضل الممارسات بمساعدة فريق من الخبراء. وسيولي الاعتبار لتقديم نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية ومجملة المعلومات إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عندما يقوم باستعراض تفاصيل الاتفاقية.

-٧٧- وبدأ تنفيذ مشروع في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لمعالجة الجريمة الاقتصادية والمالية عن طريق تعزيز الأحكام القانونية وإنشاء وحدة شرطة متخصصة.

-٧٨- وبالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، صيغ مشروع لتحليل وتقدير التهديد الذي

باء- منع الارهاب

لخشد الموارد من خارج الميزانية بغية انتاج سلسلة مقترحة من أدلة التعاون التقني لكي تستخدم كأدوات للتدريب أجهزة انفاذ القوانين وسائر الأجهزة المناسبة. وأنشأ كذلك "صندوق أدوات" لتدابير التصدي للارهاب، وهو يعتزم مواصلة تطويره.

جيم- جمع المعلومات وتعديمها

-٨٥ استمر المركز المعنى بمنع الاجرام الدولي في بذل جهوده لتعزيز قدرته وأدائه في مجال جمع وتحليل وتعيم المعلومات والبيانات ذات الصلة. وقد نشر الكترونيا الردود المتلقاة على استبيان دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية العاشرة بشأن اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية والتي قدمت بحسب تنويعها وعلى أساس قطر (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي www.uncjin.org/statistics/). وتمثل الدراسات الاستقصائية الدورية وسيلة أولية يستخدمها المركز لجمع الاحصاءات المتعلقة باتجاهات الجريمة والعدالة الجنائية على الصعيد الوطني. وقد قدمت خمس وسبعون حكومة بيانات رسمية عن الشرطة واللاحقات القضائية والمحاكم والسجون وتخصيص الموارد.

-٨٦ واستمر المركز المعنى بمنع الاجرام الدولي في توسيع جهوده الرامية إلى تعليم المعلومات، وخاصة بالوسائل الالكترونية، عن طريق شبكة الأمم المتحدة لمعلومات الجريمة والعدالة على الانترنت. وقد أدرجت هذه الشبكة في موقع مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (www.odcep.org). وستستمر امكانية الاطلاع على بيانات شبكة الأمم المتحدة لمعلومات الجريمة والعدالة بدون تحديث على الموقع www.uncjin.org حتى نهاية عام ٢٠٠١.

-٨٧ وخلال عام ٢٠٠٠، زار موقع شبكة الأمم المتحدة لمعلومات الجريمة والعدالة ٥٢٣ زائرا طالبين معلومات بسعة ٧٣٣ غيغا-بايت. وقد قام كل زائر بالاطلاع على ما متوسطه ٥٥٩ وثيقة، بينما لم يزره خلال عام ١٩٩٩

-٨٢ - حرى تقسيم العمل بين فرع الارهاب التابع لمكتب مراقبة المخدرات ومعن الجريمة ومكتب الشؤون القانونية في مقر الأمم المتحدة، بحيث يقوم الفرع بتناول الأبحاث والتعاون التقني بينما يقوم مكتب الشؤون القانونية بتناول المسائل القانونية والمعيارية.

-٨٣ - وخلال العام الماضي، أحرز فرع منع الارهاب تقدما في عمله المتعلق بالدراسة الاستقصائية العالمية الانسانوية بشأن الارهاب. وقد شملت مجالات التشديد الرئيسية المنظمات الارهابية ذات الصلة بالعقاقير وأفضل الممارسات والدروس المكتسبة. وعلاوة على ذلك، وُضعت عدة قواعد بيانات متخصصة، كالبيانات المتعلقة بالحوادث الارهابية وتدابير مكافحة الارهاب، لتكون مدخلات في الدراسة الاستقصائية. واضطلع الفرع أيضاً بعدة أنشطة أبحاث أخرى، كالدراسات الافرادية بشأن التخفيف من العنف الذي ترتكبه التنظيمات الارهابية. وتعاون الفرع أيضاً تعاوناً وثيقاً مع مؤسسات الأبحاث ذات الصلة ومع جهات فاعلة أخرى في مجال منع الارهاب. وقد أعدت قائمة بالرغبات البحثية وأرسلت بالبريد إلى المركز الأكاديمية العاملة في موضوع الارهاب، بغية تشجيع المبادرات البحثية.

-٨٤ - ووفر مكتب مراقبة المخدرات ومعن الجريمة مدخلات لمكتب الشؤون القانونية وردت في تقرير الأمين العام عن تدابير القضاء على الارهاب (Add.1 A/55/179). وعمل كمرفق لتبادل المعلومات كما وزع معلومات عن أنشطته عن طريق نشر كتيب وانشاء موقع شبكي (www.odcep.org). وبالاضافة إلى ذلك، يتعاون مع المجلس الاستشاري الدولي العلمي والفنى في نشر مداولات مؤتمر عن التصدي للارهاب عن طريق تعزيز التعاون الدولي عقد في كورمايون بايطاليا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وأسهم فرع منع الارهاب مساهمة كبيرة في اجتماعات ومؤتمرات عديدة. وواصل بذل الجهود

الأوروبي لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المتسب إلى الأمم المتحدة؛ والمركز الدولي لمنع الاجرام. وقد اعتمد الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر العاشر اعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٥٩/٥٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ويمكن العثور على التفاصيل في تقرير المؤتمر العاشر^(٣) وفي الموقع الشبكي لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (www.odecp.org).

-٩٠ - وقدم المركز الخدمة أيضا إلى الدورة التاسعة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي عقدت بعد المؤتمر العاشر مباشرة. وقد أولت اللجنة الأولوية في دورتها التاسعة لاستنتاجات وتوصيات المؤتمر العاشر (للحصول على التفاصيل، انظر تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة^(٣)). وقد المركز الدعم إلى اللجنة ومكتبه في مجال الاضطلاع بالادارة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد عقدت اجتماعات للمكتب فيما بين الدورات كما عقد اجتماعان اعلاميان فيما بين الدورات لمثلي الدول الأعضاء. ومن المقرر عقد اجتماع اعلامي ثالث قبل الدورة العاشرة للجنة. وقد المركز الخدمة إلى الدورات التاسعة والعشرة والحادية عشرة والثانية عشرة للجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي عقدت خلال الفترة المستعرضة.

-٩١ - وأسهم المركز في تقرير الأمين العام عن منع الجريمة والعدالة الجنائية الذي قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين (A/55/119). وأسهم كذلك في تقرير الأمين العام عن المعهد الافريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين (A/55/156).

-٩٢ - وعمل المركز بوصفه الأمانة الفنية للمؤتمر التوقيع السياسي الرفيع المستوى في باليارمو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وكانت خمس أحداث فرعية قد جرت في اطار مؤتمر التوقيع: اجتماع حول موضوع "استراتيجيات منع الجريمة المنظمة: دور المنظمات غير الحكومية"؛ و (ب) ندوة

الـ ٦٢٤ زائرا طالبين معلومات بسعة ٦٤ غيغا-بايت واطلع كل منهم على ما متوسطه ٣٦٣ وثيقة. وهذا يدل على أن الاهتمام بالموقع تضاعف أكثر من ١٠ مرات خلال العام الماضي بحيث أصبح يوفر الآن معلومات تعادل ١٦ ضعفاً من المعلومات التي وفرت في العام الذي سبقه. وكان اهتمام الزوار الأولى قد انصب على الوثائق الرسمية، كتلك المتعلقة باللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وباللجنة، وبمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في فيينا في الفترة من ١٠ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وحلت الاحصاءات المتعلقة باتجاهات الجريمة في المرتبة الثانية بين المواضيع التي تهم الزائرين.

-٨٨ - وقد أعيد تصميم نشرة "استعراض السياسة العالمية على الصعيد الدولي" (International Review of Criminal Policy) التي أعيدت تسميتها باسم نشرة "Forum on Crime and Society" (منبر شؤون الجريمة والمجتمع). وهذه النشرة، التي تصدر مرتين في السنة بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، تركز على المواضيع ذات الأولية التي يضطلع بها المركز وتحفز مناقشة الخبراء لها وتعزز الشراكات بين رجال العلم.

دال - خدمة منتدى السياسات العالمي

-٨٩ - استمر المركز المعنى بمنع الاجرام الدولي في دعم عمل برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية باعتباره منتدى عالميا للسياسات. وعمل كأمانة فنية للمؤتمر العاشر بدعم من الوحدات ذات الصلة في مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وتم عمل المؤتمر العاشر في اطار جزء رفيع المستوى ولجنتين. وفي حلقات العمل الأربع التي عقدت ضمن اطار المؤتمر العاشر، اضطلعت أربعة معاهد أعضاء في شبكة المعاهد التابعة لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بدور رئيسي وهي: معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة؛ ومعهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين؛ ومعهد

من تجنيد الجماعات الاجرامية المنظمة لها، وخاصة من خلال البرامج التعليمية والتربيية المدنية.

٩٦ - واستمر تطور التعاون بين المركز المعنى بمنع الاجرام الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليونيسكو)، وهما ركنا مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، بينما استمر تعزيز هوية المركز والاعتراف به. وقد أوفد عدد منبعثات بمشاركة اليونيسكو؛ اشتغلت على بعثات لتنصي الحقائق وصوغ المشاريع في الجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا ومصر وبلدان في غرب افريقيا.

٩٧ - واستمر المركز في اللجوء إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل توفير المدخلات الإدارية والمالية وغيرها من المدخلات لدعم تنفيذ عدد من المشاريع. وقد أدى هذا إلى تمكين المركز من الاستفادة من الجهاز القائم في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيما يتعلق بدعم المشاريع، فتجنب بذلك الحاجة إلى انشاء بنية عالية التكلفة لادارة المشاريع الخاصة به.

٩٨ - وتعززت قدرة المركز على تقديم المساعدة التقنية على المستوى التشغيلي عن طريق تمثيله المتزايد على الصعيدين القطري ودون الاقليمي. وقد تحقق ذلك عن طريق تحويل مكاتب مختارة تابعة لليونيسكو إلى مكاتب تابعة لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤/١٩٩٨ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨ . ويجري تمثيل المركز على الصعيد الميداني حيث يكون ذلك مفيداً برامجياً لأنشطته للتعاون التقني. وفي عام ٢٠٠٠ ، أنشئت مكاتب اقليمية تابعة لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة في تايلاند لتفطية جنوب شرق آسيا؛ وفي مصر لتفطية شمال افريقيا والشرق الأوسط؛ وفي البرازيل لتفطية الدول الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وشيلي؛ ومكتب قطري تابع لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة في بوليفيا. والمركز مثل حالياً في ستة مكاتب اقليمية ومكتب ميداني وطني واحد. ومن المتوقع أن يُحوّل مكتب اليونيسكو الاقليمي لغرب افريقيا إلى مكتب تابع لمكتب

حول سيادة القانون في القرية العالمية: المسائل المتعلقة بالسيادة والشمول العالمي؛ و (ج) ملتقي العمل العالمي على مكافحة الاتجار بالأشخاص؛ و (د) ندوة حول دور المجتمع الأهلي في مواجهة الجريمة المنظمة؛ و (هـ) حلقة دراسية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية ووسائل الاعلام. وقد جرى تنظيم هذه الأحداث بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة والمجلس الاستشاري الدولي العلمي والفنى.

سابعاً- نظرة عامة على الأنشطة التشغيلية

٩٣ - دعم المركز المعنى بمنع الاجرام الدولي في عام ٢٠٠٠ مشاريع بلغت قيمة ميزانيتها الاجمالية ٥٤٢ ٥٧٣ دولاراً أمريكياً (أنظر الجدول ١). واستمر المركز في التركيز على أنشطته للتعاون التقني فيما يتعلق بمحاربة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر. وأحرز تقدماً كبيراً حلال عام ٢٠٠٠ في استهلال وتعجيل تنفيذ مشاريع ملموسة على الصعيدين الاقليمي والقطري، وخاصة ضمن اطار البرامج العالمية في هذه المجالات الثلاثة.

٩٤ - وقدم الدعم أيضاً إلى مشاريع مخصصة في مجالات أخرى من مجالات منع الجريمة، مثل قضاء الأحداث ومنع الجريمة وجرى تنفيذها. وفي لبنان، يجري تنفيذ مشروع لتعزيز القدرة التشريعية والمؤسسية فيما يتعلق بقضاء الأحداث. ووضع اقتراح مشروع لمصر بشأن قضاء الأحداث، ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذه حلال عام ٢٠٠١ . وقام المركز أيضاً بمساعدة اليونيسكو، بتقديم المساعدة إلى جهاز شرطة جنوب افريقيا على صوغ مشروعين نموذجين لتعزيز منع الجريمة في المدارس والمجتمع وفي المناطق الريفية.

٩٥ - وفي سياق مؤتمر التوقيع السياسي الرفيع المستوى، استهل المركز عملاً تحضيرياً لصوغ نشاط برنامجي جديد في مجال منع الجريمة يهدف إلى تعزيز ثقافة الشرعية ومساعدة الحكومات الوطنية وال محلية على حماية الفئات المعرضة للخطر

تاسعاً- المسائل البرنامجية

١٠٢ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٤/٥٥، الخطة المتوسطة الأجل المقترنة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٢، بما في ذلك البرنامج ١٢ (منع الجريمة والعدالة الجنائية).

١٠٣ - وسوف تقر الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٢ بما في ذلك الباب ١٤ (منع الجريمة والعدالة الجنائية). وسيكون معروضا على اللجنة في دورتها العاشرة مذكورة من الأمانة العامة عن برنامج الأعمال المقترن لفترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٢ (E/CN.15/2001/11).

الحواشى

- (١) نشرة "استعراض السياسة الجنائية على الصعيد الدولي" العددان ٤١ و٤٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.IV.4).
- (٢) مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة الجرمين، فيينا، ١٧-١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، تقرير من اعداد الأمانة العامة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.00.IV.8).
- (٣) الوثائق الرئيسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، الملحق رقم ٦٠ (E/2000/30).

مراقبة المخدرات ومنع الجريمة في عام ٢٠٠١، حالما يجري وضع الصيغة النهائية لمشاريع المركز الخاصة بالتعاون التقني في المنطقة الفرعية.

ثامناً- حشد الموارد

٩٩ - بلغت قيمة المساهمات والتعهدات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية خلال عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول ٢) ما مقداره ٢٩٩٧٦٦٥ دولاراً، مما يمثل نقصاً في المساهمات بنسبة ١٠ في المائة بالمقارنة بالعام السابق؛ وقد نتج هذا النقص عن انخفاض في المساهمات للأغراض العامة.

١٠٠ - وبين الرسم البياني الوارد أدناه نمط المساهمات خلال الأعوام الخمسة الماضية وتوزيعها بين المساهمات للأغراض العامة والمساهمات للأغراض الخاصة. وكان الجزء الأكبر من المساهمات للأغراض الخاصة قد خصص لبرامج المركز العالمية الثلاثة ولدعم عمل اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبصورة رئيسية لتمويل تكاليف الدورات الإضافية التي لم تكن مدروجة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠ ولتمكن أقل البلدان نمواً من أن تكون ممثلة في دورات اللجنة المخصصة.

١٠١ - ويتبين من الجدول ٢ أن قاعدة الجهات المانحة للمركز ما زالت تتتألف من بضعة بلدان. وسيقوم المركز في عام ٢٠٠١ بمواصلة بذل الجهود لتوسيع قاعدة الجهات المانحة، وتعزيز تقديم مساهمات أكثر سخاء واستدامة، وتشجيع تقدير المزيد من المساهمات للأغراض العامة. وهناك حاجة ماسة إلى زيادة المساهمات، بما فيها المساهمات للأغراض العامة، لتمكن المركز من تقديم المساعدة التقنية والقيام بمبادرات فاعلة.

الجدول ١

مشاريع التعاون التقني التي دعمها المركز المعنى بمنع الاجرام الدولي في عام ٢٠٠٠
(بدولارات الولايات المتحدة)

البلد أو المطفلة	المشروع	الميزانية الاجمالية	دور المركز
بنن	تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	١٩٦ ١٠٠	وكالة ممولة ومنفذة
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا	منع ومكافحة الجريمة الاقتصادية والمالية	٣٣٠ ٠٠٠	وكالة ممولة ومنفذة
رومانيا	بناء المؤسسات وتعزيز القدرة على مكافحة الفساد	٣٢٥ ٠٠٠	وكالة ممولة ومنفذة
جنوب افريقيا	آليات للتصدي للعنف المنزلي	٦٦٠ ٠٠٠	وكالة ممولة ومشاركة
	تدابير لمكافحة الجريمة المنظمة	٤١٤ ٠٠٠	وكالة ممولة ومتعاقدة
	التنسيق بين المانحين في ميدان العدالة الجنائية	٤٠ ٠٠٠	وكالة ممولة ومنفذة
الفلبين	ائتلافات لمكافحة الاتجار بالبشر في الفلبين	٢١٩ ٢٣١	وكالة ممولة ومنفذة
لبنان	دعم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	٣٠٥ ٥٥١	وكالة ممولة ومنفذة
	تعزيز القدرة التشريعية والمؤسسية فيما يتعلق بقضاء الأحداث	٧٥٤ ٠٤٩	وكالة ممولة ومنفذة
هنغاريا	تقدير الفساد في هنغاريا	١٧٥ ٢٦٣	وكالة ممولة ومنفذة
أوروبا الشرقية (الجمهورية التشيكية وبولندا)	تدابير العدالة الجنائية فيما يتعلق بالاتجار بالبشر	٥١٩ ٣٤٨	وكالة ممولة ومنفذة
غرب افريقيا (بنن وتونغو ونيجيريا)	مساعدة تحضيرية: صوغ مشروع لمكافحة الاتجار بالبشر	٣٥ ٠٠٠	وكالة ممولة ومنفذة
عاليا	دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية وما يتصل بها من اتجار بالعقاقير	— ^(١)	وكالة منفذة؛ التمويل (١٥٢ ٥٥٠ دولاراً أمريكياناً) وفره اليونيسف
المجموع		٣٩٧٣ ٥٤٢	

(١) التمويل (١٥٢ ٥٥٠ دولاراً أمريكياناً) وفره برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

المجدول ٢

المساهمات والتعهدات لصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في عام ٢٠٠٠
(بدولارات الولايات المتحدة)

البلد أو المنظمة	مجموع المبلغ المعهد به	صناديق الأغراض العامة	صناديق الأغراض الخاصة
اسرائيل	١٠٥٠٠	١٠٥٠٠	-
ايطاليا	٣٥٣ ٣٣٣	-	٣٥٣ ٣٣٣
بلغاريا	٥٠ ٠٠	٥٠ ٠٠	٥٠ ٠٠
بنما	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
تركيا	٧٥ ٠٠	٧٥ ٠٠	٧٥ ٠٠
تونس	١٨٨١	١٨٨١	١٨٨١
جمهورية كوريا	٢٥ ٠٠	٢٥ ٠٠	٢٥ ٠٠
سلوفينيا	٨٠٦	٨٠٦	٨٠٦
سنغافورة	٤٠٨	٤٠٨	٤٠٨
شيلى	١٠ ٠٠	١٠ ٠٠	١٠ ٠٠
كندا	٧٦ ١٢٢	٧٦ ١٢٢	٧٦ ٠٢٧
ليختنشتاين	٣٠٥٨	-	٣٠٥٨
المملكة المتحدة	٩٤ ٢٩٧	-	٩٤ ٢٩٧
النرويج	٢٩٨ ٩٧٤	-	٢٩٨ ٩٧٤
النمسا	١٢٩ ٠٥٤	١٢٩ ٠٥٤	١٢٩ ٠٥٤
الهند	٣ ٠٠	٣ ٠٠	-
هولندا	٣٥٥ ٥٩٤	-	٣٥٥ ٥٩٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٥٠ ٠٠	-	٧٥٠ ٠٠
اليابان	٥٠٠ ٠٠	-	٥٠٠ ٠٠
اليونان	٣٠ ٠٠	٣٠ ٠٠	-
مؤسسة آسيا لمنع الجريمة	٤٥ ٨٤٧	-	٤٥ ٨٤٧
اللجنة الأوروبية	١٢٤ ٥١٠	-	١٢٤ ٥١٠
الرابطة الدولية للشرطة	٦ ٠٠٣	٦ ٠٠٣	٦ ٠٠٣
شركة الاتصالات الفرنسية للهاتف المحمول في لبنان ^(٤)	٥٣ ٦٧٥	-	٥٣ ٦٧٥
غير ذلك	٤٠٣	٤٠٣	٤٠٣
المجموع	٢ ٩٩٧ ٦٦٥	٣١٩ ٢٨٢	٢ ٦٧٨ ٣٨٣

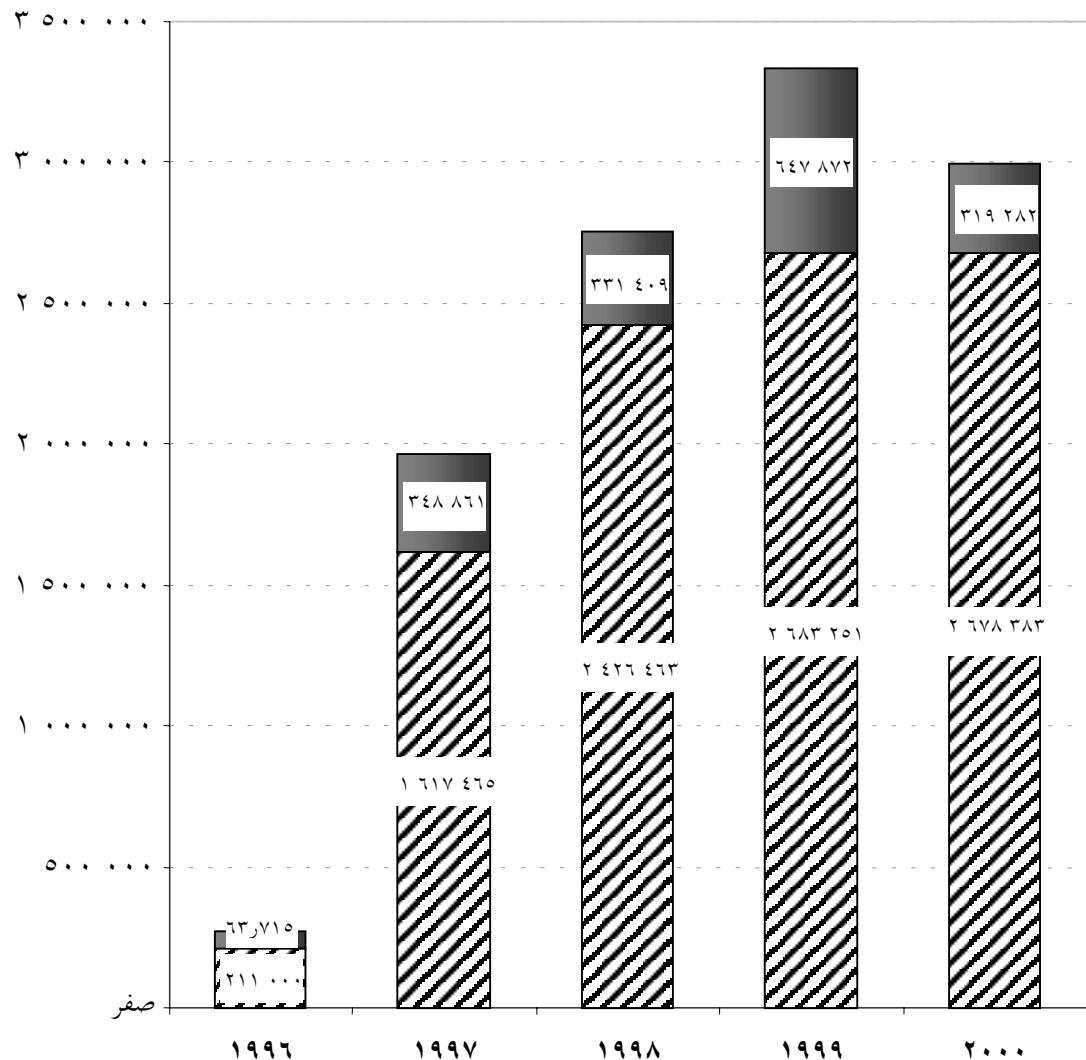
(أ) مدفوع.

(ب) غير مدفوع.

(ج) مدفوع جزئيا.

(د) شركة الاتصالات الفرنسية للهاتف المحمول في لبنان.

المساهمات والتعهدات لصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ١٩٩٦-٢٠٠٠ (بدولارات الولايات المتحدة)



مساهمات للأغراض الخاصة

مساهمات للأغراض العامة